

لماذا لا يمكن لاتفاق مصالحة درعا بناء السلام

١٧ أغسطس ٢٠٢٣

مرت خمس سنوات منذ أن توسطت روسيا في اتفاق مصالحة في درعا، جنوب غرب سوريا، مما أدى إلى استعادة النظام السوري السيطرة على المعابر الحدودية ومؤسسات الدولة في جميع أنحاء المنطقة. لا تزال محافظة درعا تشهد العنف وعدم الاستقرار وديناميات الصراع المقلقة، مثل الأدوار المتغيرة للجهات الفاعلة المسلحة والسياسية المحلية والإقليمية.

هذه المدونة التي كتبها **مهند الريش** تناقش كيف أن اتفاق المصالحة في درعا خلق طريقاً ليس لبناء السلام المحلي، ولكن نحو منطقة يسودها انعدام الأمن وعدم الاستقرار.



الصورة التقطت من قبل سام حريري / وكالة فرانس برس

باعتبارها واحدة من أوائل المؤيدين للانتفاضة السورية السلمية في عام ٢٠١١، تحملت محافظة درعا الجنوبية أيضا العبء الأكبر للنزاع المسلح بين المعارضة والنظام السوري. استضافت محافظة درعا أكبر ائتلاف للمعارضة السورية المسلحة كان يسمى آنذاك الجبهة الجنوبية، والذي ضم عشرات الفصائل والجماعات المسلحة. **بدعم مالي** من الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، حققت **الجبهة الجنوبية** مكاسب إقليمية كبيرة وسيطرت على أجزاء كبيرة من محافظة درعا. في ٤ مايو ٢٠١٧، تم إدراج جنوب سوريا كمنطقة **خفض تصعيد** في إطار مبادرة أستانا للسلام بين ما يسمى الضامنين لعملية السلام، وهم تركيا وروسيا وإيران. وبعد بضعة أشهر، تمت **الموافقة** على خطة خفض التصعيد خلال اجتماع بين موسكو وواشنطن على هامش قمة مجموعة ال ٢٠ في هامبورغ. بعد ما يقرب من ست سنوات من القتال العنيف، اتفقت الجهات الفاعلة الأكثر نفوذاً في عملية السلام السورية على وقف إطلاق النار بين المعارضة المسلحة والنظام في جنوب غرب سوريا.

استمرت الهدنة لمدة عام فقط. في يوليو / تموز ٢٠١٨، **شنت** قوات النظام السوري حملة عسكرية مدعومة من روسيا لاستعادة السيطرة على جنوب غرب سوريا. بالاعتماد على هيمنتها العسكرية، **توسّطت** روسيا في اتفاق تسوية ومصالحة بين الأطراف المتحاربة. ووافقت جماعات المعارضة على مضيض على تسليم المعابر الحدودية والأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى النظام السوري، مقابل التوصل إلى تسوية بشأن وضع الأشخاص المسلحين والمطلوبين. كما تضمن الاتفاق عودة مؤسسات الدولة إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة في السابق. وأخيراً، تضمن الاتفاق بعداً إقليمياً حيث التزمت روسيا بإزالة الميليشيات المدعومة من إيران من جنوب سوريا، من أجل تأمين وحماية الحدود الأردنية والإسرائيلية. وأعقب الاتفاق عودة النظام السوري، وإطلاق سراح المعتقلين في محافظة درعا، وتهجير المقاتلين الذين رفضوا الاتفاق إلى شمال غرب سوريا. تم دمج بعض مقاتلي المعارضة السابقين في صفوف اللواء الثامن المنشأ حديثاً - وهو قسم فرعي من الفيلق الخامس المدعوم من روسيا-والذي أصبح **تابعاً** لمخابرات النظام الأمنية العسكرية.

ومع ذلك، بعد خمس سنوات من الاتفاق، لا تزال محافظة درعا **تشهد** أعمال عنف وعدم استقرار، فضلاً عن ديناميكيات الصراع المقلقة مثل الأدوار المتغيرة للجهات الفاعلة المسلحة والسياسية المحلية والإقليمية. تناقش هذه المدونة كيف تحول اتفاق المصالحة في درعا من طريق نحو بناء السلام المحلي، إلى بوابة نحو منطقة تهيمن عليها الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار. على وجه التحديد، ينظر في عواقب استمرار النظام السوري في استخدام نهج عدواني تجاه مجتمعات المعارضة، والانسحاب التدريجي للضمانات من قبل روسيا كوسيط، وتأمين السلام والمصالحة.

موقف النظام السوري من السيطرة بأي ثمن في محافظة درعا

على الرغم من اتفاق التسوية والمصالحة، لا تزال درعا موطنًا لبعض جيوب المعارضة، وهو ما يعد مبررًا للنظام السوري لتحقيق السيطرة العسكرية والأمنية المطلقة على المحافظة. والجدير بالذكر أن مدينة درعا وريفها الغربي ومنطقة الجيدور شمال المحافظة تعرضت لاعتداءات عسكرية شملت حصارًا شاملاً وقصفاً عنيفاً وهجمات برية. منذ صيف ٢٠٢١، شنت قوات النظام سلسلة من العمليات العسكرية التي أسفرت عن حصار درعا البلد، أهدأ أحياء مدينة درعا. استخدم النظام السوري اليد العليا العسكرية لإعادة التفاوض على شروط الاتفاق مع اللجنة المركزية وهي هيئة تمثل التجمعات المدنية في المنطقة وفرض المزيد من القيود الأمنية على درعا البلد. في أواخر عام ٢٠٢٢، استخدم النظام السوري نفس الاستراتيجية في مدينة طفس، في ريف درعا الغربي، ومنطقة معروفة للمعارضة بقيت خارج سيطرة النظام بعد تسوية عام ٢٠١٨.

كشفت هذه الهجمات عن أهداف النظام السوري في فرض سيطرته العسكرية على المحافظة بأكملها، بالإضافة إلى استمراره في استخدام العنف ضد المجتمعات المحلية التي وصفت بأنها 'معارضة'. ومن الواضح أن هذه الهجمات، التي عززت عدم الاستقرار وانعدام الأمن وانعدام الثقة تجاه النظام في جميع أنحاء المحافظة، قوضت الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة المحلية والسلام في درعا.

روسيا، الضامن الزائف لاتفاق ٢٠١٨ الجنوبي

لعبت روسيا دوراً وسيطاً بارزاً بين المعارضة السورية وقوات النظام السوري في عام ٢٠١٨. ومن المثير للاهتمام أن روسيا نفذت استراتيجية مصالحة في درعا تختلف عن الاتفاقات المماثلة في مناطق أخرى-مثل ريف حمص الشمالي والغوطة الشرقية- حيث وفرت ظروفًا مرنة وتجنبت النزوح الجماعي لمقاتلي المعارضة وعائلاتهم. علاوة على ذلك، فهتت روسيا القيمة الاستراتيجية لدرعا، حيث تشترك المحافظة في الحدود مع الأردن وإسرائيل. وعلى هذا النحو، فإن استقرار درعا ضروري للحفاظ على التوازن الإقليمي. وأخيراً، أنشأت روسيا اللواء الثامن كفرقة من الفيلق الخامس، لاستيعاب أعضاء فصائل المعارضة المسلحة الأبرز في درعا، قوات شباب السنة. وبعيداً عن تسهيل إعادة الإدماج الفوري لمقاتلي المعارضة، روجت روسيا لنفسها باعتبارها الضامن الأمني الوحيد في درعا.

على الرغم من الالتزامات والوعود، انسحبت روسيا تدريجياً من موقفها المحايد. على سبيل المثال، فشلت في إدانة الانتهاكات العسكرية التي ارتكبتها النظام السوري والتصرف في مواجهتها، بما في ذلك اعتقال قادة المعارضة السابقين والمدنيين الخاضعين للمصالحة. بالإضافة إلى ذلك، كشفت مصادر محلية مقربة من اللجان المركزية أن روسيا دعمت بقوة استراتيجية النظام السوري لإعادة التفاوض على التسوية بعد الحملات العسكرية في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. من وجهة نظر عسكرية، انسحبت روسيا ببطء من الجبهة الجنوبية، وهي خطوة تسارعت بسبب اندلاع الصراع الروسي الأوكراني. ومن الجدير بالذكر قيام روسيا بنقل قيادة اللواء الثامن إلى المخابرات الأمنية العسكرية السورية. وأكدت مصادر محلية أخرى أن الضباط الروس المسؤولين عن تنفيذ التسوية في محافظة درعا أبلغوا المفاوضين المحليين السوريين بأن روسيا قد أنهت التزامها بدور الوسيط والضامن في جنوب البلاد.

إن فك ارتباط روسيا بجنوب سوريا بشكل عام، ودرعا بشكل خاص، لم يؤد إلا إلى تعزيز عدم مساءلة النظام السوري، وتقادم انعدام الثقة، وعمق الانقسام بين المجتمعات المحلية والنظام السوري. بالنسبة للعديد من السوريين، أظهر أيضاً أن النموذج الروسي للوساطة في الصراع فشل في استعادة الاستقرار والأمن، ناهيك عن تحقيق المصالحة والسلام الدائمين في البلاد.

الفوضى الأمنية والصراع على النفوذ المحلي في محافظة درعا

¹ نظر على سبيل المثال شرق القلمون وقف إطلاق النار (٥ سبتمبر ٢٠١٧)، اتفاق في الغوطة الشرقية وجبر بين الجيش السوري الحر وروسيا (١٦ آب / أغسطس ٢٠١٧).

على مدى السنوات الخمس الماضية، لعبت عدة عوامل دوراً مهماً في استمرار الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار في محافظة درعا. وتظهر هذه الفوضى من خلال الاغتيالات والخطف والاعتقالات التعسفية والعمليات العسكرية المستمرة. يزداد الوضع الأمني في المحافظة تعقيداً بشكل خاص بسبب وجود العديد من الأطراف المتنازعة، بما في ذلك النظام السوري والجماعات المحلية التي يدعمها، والمليشيات المدعومة من إيران، وبقياء جماعات المعارضة، و**انتشار** خلايا الدولة الإسلامية. هذا على الرغم من جهود النظام السوري وحليفته الروسية لجعل الصراع يبدو أكثر ازدواجية-النظام السوري ضد المعارضة-وأقل تعقيداً من حيث الانقسام. في بحثهم عن النفوذ على المحافظة، استفاد كل طرف من هذه الفوضى الأمنية وأججها.

النظام السوري هو أكبر من عدم الاستقرار المحلي. في استراتيجية تذكرنا بشكل مؤلم بتكتيكاته بعد اندلاع الاحتجاجات السلمية منذ أكثر من اثني عشر عاماً، حيث يستخدم النظام السوري الآن وجود خلايا داعش **كذريعة** لشن عمليات عسكرية وتحقيق المزيد من السيطرة على المجتمعات المحلية. في الوقت نفسه، **يستخدم** جهاز الأمن التابع له أعضاء داعش كمتعاقدين عسكريين خاصين لتنفيذ اغتيالات تستهدف شخصيات معارضة محلية مؤثرة في درعا. ومع ذلك، فقد بدأت هذه الاستراتيجية دورة لا نهاية لها من الثأر والاعتقالات المستهدفة التي **ابتليت** بها الآن جميع الأطراف، بما في ذلك أعضاء النظام السوري والمعارضين السابقين والمدنيين غير المنتسبين إلى أي سلطات عسكرية.

ومما **يزيد** من حدة الفوضى في درعا توسع شبكات التهريب وتهريب المخدرات في المحافظة. هذا الاقتصاد الموازي تديره أطراف متنازعة محلية مثل المليشيات المدعومة من إيران ولديه القدرة على تعطيل منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

الخاتمة

تدل نتائج اتفاق التسوية والمصالحة في درعا على عدم وجود إرادة لدى مختلف الأطراف المتحاربة لتحقيق السلام المحلي، ناهيك عن التوصل إلى اتفاق وطني. بدلاً من ذلك، تم استخدام الاتفاقية كسلاح لكسب السيطرة العسكرية والنفوذ على المحافظة وسكانها. لم تحقق المصالحة في درعا حتى شروط بناء السلام في المنطقة، حيث لا تزال المجتمعات السورية تنتظر بشدة انتهاء الهجمات العسكرية والاعتقالات التعسفية، وإطلاق سراح السجناء، وتعويض ضحايا النزاع، وإعادة الإدماج الاجتماعي.

حول المدونة

تم تطوير هذه المدونة في إطار مشروع البحث 'السلام السوري: غير محلي، مفروض وغير شرعي؟ بقيادة الدكتورة جوليان بوجوان في جامعة إندبيرة. ضمن هذا المشروع، قامت بوجوان وزملاؤها بتدريب عدد من الطلاب والمهنيين الشباب على البحث الأكاديمي ومهارات الكتابة بهدف تعزيز التمكين الذاتي للأصوات المحلية السورية.

نبذة عن الكاتب

مهند باحث ومحلل في القطاعات الأمنية والإنسانية في سوريا، وخاصة في جنوب البلاد (دمشق ودرعا والسويداء). مهند هو أيضاً مسؤول اتصال بحثي كبير في مركز التحليل والبحوث التشغيلية (COAR).